

جورج جقمان*

التصعيد الدبلوماسي والقانوني خيار السلطة الوحيد

يحاول كاتب المقالة الإجابة عن سؤال لماذا توجهت القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي وماذا بعد ذلك، ويوضح أن خيار توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة اتخذ بشكل نهائي قبل أسبوع واحد من خطاب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، فالقيادة الفلسطينية كانت لا تزال تراهن على مبادرة جديدة للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بشروطها، غير أن هذه المبادرة لم تأت. ولأن القيادة الفلسطينية ليست مع خيار انتفاضة جديدة، فإنها لجأت إلى التصعيد على مستوى الأمم المتحدة نتيجة توقف مسار المفاوضات وتآكل شرعية السلطة الفلسطينية وسقوط الرئيس المصري حسني مبارك. وتجادل المقالة أن القيادة الفلسطينية لا تملك استراتيجيا واضحة حتى الآن. ومن خلال متابعة توجهات رسمية فلسطينية، فإن الكاتب يضيء على مصادر قوة القيادة الفلسطينية المحتملة على كل من المستويين الفلسطيني والدولي، أي التلويح بحل السلطة الفلسطينية، أو الاستمرار في مسار التصعيد الدبلوماسي والقانوني.

حسم آنذاك، وفي واقع الأمر، لم يعلن اتخاذ القرار النهائي بتقديم الطلب إلا قبل أسبوع واحد من التاريخ الذي قدم فيه. وطوال تلك الفترة السابقة، كان هناك تردد واضح لدى القيادة الفلسطينية،** وذلك لأسباب

بضعة أشهر من قيام الرئيس محمود عباس "أبو مازن"، بتقديم الطلب إلى مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أعلن "أبو مازن" أن ثمة توجهاً نحو ذلك. فالأمر لم يكن قد

* أستاذ في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت. وقد صدر له مؤخراً كتاب بعنوان: "قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية" (٢٠١١).

** أستخدم هنا عبارة "القيادة الفلسطينية" وليس "السلطة الفلسطينية" أو "منظمة التحرير الفلسطينية"، لأن آليات اتخاذ القرار في ظل السلطة الفلسطينية مختلطة وغير واضحة. "القيادة الفلسطينية" تعني بعض الأطراف في السلطة الفلسطينية، وبعض الأطراف في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن "مستشارين" آخرين، من "فتح" أو آخرين "مقربين" من مركز القرار. وهذه المجموعة هي التي تقرر، ثم القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس. وهذا بمعزل عن تقديم الطلب رسمياً إلى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، أي منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذا لا يعكس آليات اتخاذ القرار فعلاً.

تجنيدهم لدعم رأي أو آخر مخالف له. وظهرت تساؤلات عدة عبّرت عن مخاوف من أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية ربما يُفقد اللاجئيين الفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم إذا ما حلتّ الدولة مكان منظمة التحرير كممثلة لهم في الأمم المتحدة، ذلك بأن الدولة لا تمثل إلا مواطنيها، والفلسطينيون، في أغليبتهم، ليسوا من مواطني الدولة، أو أن منحهم حق المواطنة ربما يعني تخلي الدولة عن حقهم في العودة إلى موطنهم في فلسطين.

أما في الجانب السياسي، فكان من الواضح أنه، حتى بعد الاعتراف، فإن فلسطين ستبقى دولة تحت الاحتلال، ومن غير الواضح ما هو المكسب السياسي. وقد عُقدت ندوات وورش عمل عدة ومؤتمر واحد على الأقل في الأراضي المحتلة من أجل فهم أبعاد هذا المسعى وتبعاته، وبقيت الحيرة في مكانها إلى أن قام "أبو مازن" بإلقاء خطابه في الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر أمام التصفيق الحار والمتكرر من جانب ممثلي أغلبية دول العالم. وكانت هذه لحظة فارقة حقاً، أظهرت تحدياً غير معهود للقيادة الفلسطينية، ودعماً عالمياً وانعزلاً لإسرائيل والولايات المتحدة. وأظهرت استطلاعات الرأي في الأرض المحتلة على الأقل تأييداً واسعاً للقيادة الفلسطينية، حتى لو بقيت أسئلة عدة بشأن المستقبل، وما بعد أيلول/سبتمبر، معلقة.

ما قبل أيلول/سبتمبر

لمعرفة كيف وصلت القيادة الفلسطينية إلى ما سمّاه البعض "استحقاق أيلول"، فإنه يجب الإشارة إلى موقف "أبو مازن" شخصياً تجاه الانتفاضة الثانية. فقد صرّح في أكثر من مناسبة، ومنذ بدايتها، أنه ضد "عسكرة الانتفاضة" كما سمّاها. وعلى الرغم من الجرأة التي اتسم بها هذا الموقف العلني، وخصوصاً في المراحل الأولى للانتفاضة الثانية، فإن "أبو مازن" لم يقصد أن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان ضد المفاوضات، وإنما أن "أبو مازن" كان مع المفاوضات فقط، وضد المسعى

عدة، منها دراسة ردات فعل الولايات المتحدة وإسرائيل على هذا المسعى، وما إذا كانت هذه مجابهة مدروسة ومحسوبة العواقب، وخصوصاً بوجود تهديدات من الكونغرس الأميركي وضغوطات مستمرة من الإدارة الأميركية، وتهديدات من رسميين إسرائيليين، كما جاء على لسان أكثر من وزير، وبينهم وزير الخارجية أفيغدور ليبيرمان. ويمكن قراءة موقف القيادة الفلسطينية المتردد بالمضي قدماً وتقديم طلب الاعتراف إلى الأمم المتحدة، على أنه كان في البداية تفاوضياً، أي اعتقادها أن التلويح بأنها قد تقوم بهذا المسعى ربما يؤدي إلى العودة إلى المفاوضات، وإن كان بشروطها، أي على أساس حدود سنة ١٩٦٧ مع وقف للاستيطان. وصرّح "أبو مازن" في أواسط آب/أغسطس أنه في انتظار ما ستعرضه الرباعية في اجتماعها المقرر في أوائل أيلول/سبتمبر، مع الإيحاء بأن الباب لا يزال مفتوحاً أمام عدم الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، وإن كان مشروطاً بموقف الرباعية، وقبول الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بهذا الموقف.

وفي تلك الأثناء كان هناك استعداد جدي ومستمر من القيادة الفلسطينية سواء على الصعيد القانوني أو السياسي لتقديم طلب الاعتراف، من أجل إعطاء هذا العزم صدقية حتى لو تم التراجع عنه إذا ما توفرت الشروط الملائمة. ومن المرجح أن القرار النهائي بالذهاب إلى الأمم المتحدة اتُخذ بعد فشل الرباعية في إصدار موقف في اجتماعها في أوائل أيلول/سبتمبر في واشنطن العاصمة.

في ذلك الوقت، وطوال الأشهر الأربعة السابقة، ظهر جدل محتدم بين الفلسطينيين في الداخل والخارج، فضلاً عن آخرين، بشأن معنى طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية وأبعاده وتبعاته وجدواه. وقد صاحب هذا الجدل الصاخب بلبلية كبيرة نظراً إلى الاعتبارات القانونية الفنية المتخصصة والتبعات السياسية غير الواضحة، ولا سيما في وجود أكثر من وجهة نظر بين قانونيين خبراء، وخصوصاً غير العرب منهم، الذين جرى

السلطة الفلسطينية ينحصر في أن تعمل بشكل دائم كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة وفي غزة، ومن دون أن تتحول إلى دولة ذات سيادة في حدود سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، فإن التساؤل الذي برز في سنة ٢٠٠٣ بدأ مرة أخرى، وفي فترات أخرى، عن شرعية استمرار وجود السلطة الفلسطينية من دون وجود تقدم ملموس وواقعي نحو إنشاء الدولة الفلسطينية الموحدة. وقد أدركت القيادة الفلسطينية أن شرعية وجود السلطة أصبحت على المحك بانسداد الأفق السياسي كما صرح بذلك أكثر من ناطق.

وهنا كان المأزق السياسي الذي لا بد من الخروج منه، والمسعى لتعبئة الفراغ السياسي حتى لو كان مؤقتاً، ولذا، جاء القرار النهائي بالذهاب إلى الأمم المتحدة قبل أسبوع فقط من الموعد، بعد أن كانت القيادة الفلسطينية على استعداد للتخلي عن هذا المسعى في حال أعلنت الرباعية شروط العودة إلى المفاوضات بما يتوافق مع الموقف الفلسطيني، حتى لو كان من المتوقع رفض هذه الشروط من جانب الحكومة الإسرائيلية. فعلى الأقل يكسب الجانب الفلسطيني جولة سياسية تمنحه بعض الوقت حتى لو بقي الفراغ السياسي كما هو، لكن الرباعية، بهيمنة الولايات المتحدة عليها، لم تتمكن من تقديم ما هو مطلوب فلسطينياً.

الذهاب إلى الأمم المتحدة

ثمة أسباب عدة أخرى إضافية ساهمت في الذهاب إلى الأمم المتحدة، منها الانتفاضات العربية الكبرى، وخصوصاً إقصاء مبارك عن الحكم في مصر، ذلك بأن السياسة المصرية في عهد مبارك كانت سياسة ضاغطة على الجانب الفلسطيني في معظم ما يتعلق بالعلاقة بإسرائيل. وعلى الرغم من الموقف الحذر الذي اتخذته القيادة الفلسطينية عشية إقصاء مبارك، فإنه كان من الواضح بعد أشهر عدة أن عبئاً ثقيلاً تم إزاحته عن صدرها: حجر الرحي الذي يبقيها غارقة في مستنقع

لاستخدام العمل الميداني شبه العسكري لتعديل موازين القوى بعد فشل مفاوضات "كامب ديفيد" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبعد وفاة الرئيس عرفات، انتُخب "أبو مازن" على أساس برنامجه هذا، وهو العودة إلى المفاوضات، أي أن الناخب أراد أن يمنحه فرصة بعد أن عجزت الانتفاضة الثانية عن تحقيق أي أهداف سياسية بسبب انتهائها مع وفاة الرئيس عرفات.

وبعد انتخاب محمود عباس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أهملته إسرائيل عاماً كاملاً، على الرغم من برنامجه المعلن، ولم تجر أي مفاوضات في تلك الفترة. واستمر هذا الوضع بعد انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى أواسط حزيران ٢٠٠٧ و"الحسم العسكري"، وافتراق غزة والضفة سياسياً. وفي بداية سنة ٢٠٠٨، تم إحياء المسار التفاوضي في "مسار أنابوليس"، الذي انتهى أيضاً بالفشل مع نهاية تلك السنة. وبعد توسم الأمل برئاسة أوباما بسبب تصريحاته المعروفة بشأن الحاجة إلى وقف الاستيطان، والجولات المكوكية لمبعوثه الخاص "ميتشل"، وبعد مرور عامين على أوباما في منصبه، تمكن "تنياهو" من "هزيمة" أوباما في عقر داره، واكتشف أوباما أن قوى الضغط الداخلي الموالية لإسرائيل، بما فيها الكونغرس، أقوى من منصب الرئاسة سياسياً فيما يتعلق بإسرائيل.

وهنا واجهت القيادة الفلسطينية مأزقاً كبيراً، وخصوصاً برنامج "أبو مازن" في العودة إلى المفاوضات، بعد أن أصر هو، بعد إصرار أوباما، على إيقاف الاستيطان، وما عاد في إمكانه أن يتراجع، أو لم يرد التراجع. فبعد عشرين عاماً من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية سنة ١٩٩١، لم تصل المفاوضات إلى نتيجة، وكان من الواضح أنه لا يوجد لدى القيادة الفلسطينية عشرون عاماً أخرى من المفاوضات. لقد وصلت المفاوضات إلى نهاية الطريق، وكل حكومة إسرائيلية جديدة تريد العودة إلى نقطة البداية.

وبما أن الفلسطينيين لم يتصوروا أن وجود

وفي هذا ما يفسر مناهضة إسرائيل للخطوة الفلسطينية، فهذه الخطوة حتى لو ليس لديها مفعول سياسي مباشر، وحتى لو أنها لا تتعدى كونها مجرد إمكان، إلا إنها ربما تصبح سابقة تفتح الطريق لاحقاً أمام أطراف أخرى كي تؤدي دوراً ما في حل النزاع في المستقبل.

وقد صمد الجانب الفلسطيني أمام هذه التهديدات والعروض، وهو صمود مرده أمران: اليأس من المفاوضات بالشروط الإسرائيلية، وتآكل شرعية استمرار وجود السلطة الفلسطينية من دون تقدم حقيقي وسريع للوصول إلى الدولة المنشودة؛ "الاكتشاف" أن في إمكان القيادة الفلسطينية المبادرة، وخصوصاً في وجود فراغ سياسي يتلمسه الجميع، بما في ذلك الدول الأوروبية والعربية، وأن المبادرة في سياق التغيير العربي الجاري تقوي القيادة الفلسطينية، وتجمع حولها تأييد ودعم الرأي العام الفلسطيني الذي دأب على نقدها قبل ذلك، لكن الدعم ضروري ما دامت هي في حالة تحدٍّ ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، حتى لو كان هناك تساؤلات عما بعد أيلول/سبتمبر، وما إذا كانت القيادة الفلسطينية قادرة على الاستمرار في هذا التحدي.

وكان من الواضح أن القيادة الفلسطينية أدركت أن خطوتها هذه أعادت "القضية" إلى صدارة الاهتمام العالمي، وأن انشغال وسائل الإعلام الإسرائيلية والأميركية والأوروبية والعربية بالموضوع، ما هو إلا مؤشر إلى أن في يدها أوراقاً يمكن أن تستخدمها، وخصوصاً في سياق التغيير العربي الجاري، حتى لو أنه غير مكتمل بعد. لقد أدركت القيادة الفلسطينية أن لها مصادر قوة غير مفعلة، ويمكنها المبادرة من خلالها حتى إذا ما كانت استكانت قبل ذلك إلى العمل ضمن موازين القوى التي فرضتها إسرائيل. لقد اكتشفت تلك القيادة فاعلية "المقاومة الدبلوماسية" من دون الحاجة إلى مقاومة ميدانية مسلحة، الأمر الذي يتوافق مع برنامج "أبو مازن" حتى لو أنه لم يُقدّم على هذه الخطوات قبل ذلك. فهي جرأة وشجاعة

المفاوضات اللامتناهية. وقد قرأت القيادة الفلسطينية الصورة بسرعة بعد مرور عدة أشهر على خلع مبارك، وأدركت أنها الآن يمكن أن تتطلع إلى دعم الشعوب بدلاً من دعم الحكام، وأن الوضع العربي الرسمي كله بدأ يتغير، وأن الأنظمة العربية لن تجرؤ على عدم دعم تحركها المقبل في هذا الوضع بالذات، وهذا ما حدث.

وقد أشار "أبو مازن" في أكثر من مناسبة إلى الضغوطات الكبيرة التي تعرض لها للإحجام عن تقديم طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ولم يكن موقف الرباعية أقل ضغطاً، إذ إنها سعت ما أمكنها من خلال ممثلها توني بلير والسيدة كاثرين آشتون وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي وآخرين، لإيجاد صيغ متعددة واقترحات محددة لعلها تثني الجانب الفلسطيني عن هذا المسعى، لكنها كانت جميعها ضمن نطاق الموقف الإسرائيلي والموقف الأميركي المرتهن للموقف الإسرائيلي. وفي ساعة الأزمة، وساعة حسم الموقف، بأن بوضوح موقف توني بلير، ممثل الرباعية في المفاوضات، وظهر نقد علني في مختلف المواقع الفلسطينية يطالب بعدم التعامل معه نظراً إلى أنه عمل أيضاً كعنصر ضاغط على الجانب الفلسطيني.

ونُقِل عن مسؤولين فلسطينيين أن الزيارة الأخيرة التي قام بها "دنيس روس" في أواسط أيلول/سبتمبر، تضمنت تهديدات واضحة وشروطاً غير مقبولة للجانب الفلسطيني من أجل العودة إلى المفاوضات، ومنها أن أي مفاوضات ممكنة ستكون ثنائية فقط. والإصرار على الثنائية هنا هو تماماً الموقف الإسرائيلي منذ عقدين من الزمن على الأقل، أي ضمن موازين القوى السياسية والميدانية للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وكان الذهاب إلى الأمم المتحدة، ولو أنه عمل رمزي نوعاً ما، لأن الأمم المتحدة لن تقوم بإزالة الاحتلال الإسرائيلي بغتة ودفعه واحدة، إلا إن فكرة وجود طرف ثالث غير الطرف الأميركي في المفاوضات فكرة دأبت إسرائيل على رفضها كلياً في الماضي، نظراً إلى معرفتها أن هذا سيكون في مصلحة الفلسطينيين.

نابعة من الوصول إلى نهاية الطريق، ومن التحول العربي أيضاً.

ما بعد أيلول/سبتمبر

على الرغم من التأييد الشعبي للمواجهة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وللنفس المقاوم الذي أظهرته القيادة الفلسطينية، فإن هذا لم يمنع كثيرين من التساؤل: ماذا بعد؟ صحيح أن القيادة الفلسطينية ستكسب بعض الوقت من هذه المواجهة، وأنها ربما تنتهي بعضوية لدولة مراقبة، إذا لم تجر الموافقة على طلبها من مجلس الأمن كما هو متوقع، أو حتى غير ذلك إن تمت العودة إلى المفاوضات بشروط يمكن تبريرها أمام الجمهور الفلسطيني، لكن هذه الإمكانيات جميعها لن تؤدي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية في المدى المنظور من دون تغيير جوهري في موازين القوى السياسية مع إسرائيل، وبالتالي، هل يمكن للقيادة الفلسطينية الاستمرار في المقاومة الدبلوماسية والقانونية؟ وهل توجد إرادة سياسية لذلك؟ وما هي خياراتها؟ هذه هي الأسئلة الأساسية الماثلة أمامها، ومن منظور الجمهور الفلسطيني أيضاً. فلا يكفي كسب الوقت فحسب، بل سيأتي وقت ليس ببعيد ستعود فيه القيادة الفلسطينية إلى سابق أزمته إن لم تستمر في اتخاذ زمام المبادرة في غياب أي مسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني.

ومن غير الواضح ما إذا كان للقيادة الفلسطينية "خطة طريق" تجيب عن هذه الأسئلة، فبموجب التصريحات العلنية المتنوعة الصادرة عن مسؤولين فلسطينيين بشأن خطط المستقبل، فإنه لا يوجد مؤشر واضح إلى ما تنوي القيام به بعد مرحلة الأمم المتحدة. ويشعر المراقب بأن ثمة قدراً من الارتجال في تحركات القيادة الفلسطينية، وأنه لا توجد خطة واضحة لديها، ولا إرادة سياسية بيّنة للذهاب إلى "نهاية الطريق".

وهنا ينشأ السؤال: ما هي خيارات القيادة الفلسطينية إذا ما استمر الوضع السياسي على ما هو

عليه، وفي غياب مسار سياسي جدي ومقنع للجمهور الفلسطيني يؤدي إلى الدولة المنشودة؟ وحتى لو كسبت القيادة الفلسطينية بعض الوقت جزاء الذهاب إلى الأمم المتحدة، إلا إن مفعوله سينتهي خلال عام أو عامين على الأكثر، وبعدها، أو حتى قبل ذلك، سيعود السؤال إلى الصدارة: ماذا بعد؟ إن مساعي الرباعية المتكررة للعودة إلى المفاوضات في ظل الشروط الإسرائيلية هدفها كسب الوقت فقط، وتعبئة الفراغ السياسي، وإخماد الأزمة السياسية الناجمة عن المسعى الفلسطيني للذهاب إلى الأمم المتحدة، إذ لا يوجد أي أفق سياسي جدي في مساعي الرباعية، بل إن هدف هذه المساعي هو فقط تفادي الأزمات، واستقطاع الوقت، وتأجيل الحسم إلى وقت آخر يتبعه تأجيل آخر... وهكذا. لا حل عند الرباعية، إلا تأجيل الأزمات، وهذا هو التحدي السياسي الذي وضعت له القيادة الفلسطينية أمامها، فهل يمكن للقيادة الفلسطينية الاستمرار في هذا المسار؟ وما هي خياراتها؟

للإجابة عن هذا التساؤل، يجب أن نسأل ما هي نقاط القوة لدى القيادة الفلسطينية؟ إن نقطة القوة الرئيسية هي وجود سلطة فلسطينية في الأرض المحتلة، وإسرائيل تريد استمرار وجودها لأنها لا تريد تسلم الأعباء الإدارية والمالية المترتبة عن إدارتها المباشرة للاحتلال. هذه هي العبرة الأساسية التي استخلصتها إسرائيل من الانتفاضة الأولى، أي أن القمع المستمر لشعب على أرضه، وخصوصاً إذا كان لمدنيين منتفضين، له ثمن سياسي مرتفع، وإسرائيل لا ترغب في دفعه. فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة والدول الأوروبية والدول العربية تريد استمرار وجود السلطة الفلسطينية وعدم عودة الاحتلال الإسرائيلي المباشر، لأن ذلك سيخلق توتراً مستمراً و"عدم استقرار" في المنطقة، لكن إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، غير مستعدتين لدفع الثمن السياسي لبقاء السلطة الفلسطينية، أي لتحويلها إلى دولة ذات سيادة.

وهنا تكمن بوادر الأزمة، أي المسعى للذهاب إلى

لإسرائيل إلى الحاجة إلى استمرار الدعم المالي للتنسيق الأمني، لأن ذلك فيه مصلحة لإسرائيل. ومن غير الواضح ما إذا كان لدى القيادة الفلسطينية تفكير جدي في الذهاب إلى سيناريو "العض على الأصابع"، أي التصعيد المتدرج في "المقاومة الدبلوماسية والقانونية"، وانتظار وتحمل رداً فعل إسرائيل. فنهاية هذا المسار، إن بدأ واستمر، هو انهيار التنسيق الأمني الذي سيؤذن ببداية انهيار السلطة الفلسطينية، لكن من الواضح أيضاً أنه جرى التفكير في مثل هذا المسار قبل الذهاب إلى الأمم المتحدة، إذ إن "أبو مازن" لمّح في أكثر من مناسبة إلى عدم جدوى بقاء السلطة الفلسطينية كما هي الآن كغطاء للاحتلال. وكان ناطقون آخرون أكثر وضوحاً في رسم هذا السيناريو، إذ صرح صائب عريقات في أكثر من مناسبة أمام وسائل الإعلام أن الأمر ربما ينتهي بأن "تسلم إسرائيل مسؤولياتها" كدولة محتلة، بدلاً من أن تقوم السلطة الفلسطينية بذلك.

أما خيارات القيادة الفلسطينية في المرحلة المقبلة فمحدودة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة إليها، والخيار الوحيد أمامها بعد الأمم المتحدة، إذا استمر الجمود السياسي واستمر الاستيطان، هو سياسة "حافة الهاوية"، ووضع حياة السلطة الفلسطينية على المحك. وكما أشرت، فإنه لا دليل على أنه يوجد تفكير أو تخطيط جدي في الذهاب في هذا الاتجاه. إن القيادة الفلسطينية تمر الآن بمرحلة خطيرة ودقيقة، فحتى لو تم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أو حصلت على وضع "دولة مراقبة"، واستمر الجمود السياسي، إلا إن الجمهور الفلسطيني سيظل يتساءل: ماذا بعد؟ وما هي المكاسب التي تحققت ما دام الاحتلال موجوداً وسرقة الأراضي الفلسطينية مستمرة؟ وهكذا، فإن القيادة الفلسطينية ستعود إلى الوضع الذي كانت فيه قبل الذهاب إلى الأمم المتحدة، وستواجه المأزق نفسه الذي واجهته في حينه.

مرة أخرى، إن خيار القيادة الفلسطينية الوحيد هو الاستمرار في مسار التصعيد الدبلوماسي

الأمم المتحدة، وهي خطوة واحدة فقط على طريق إحداث "أزمات" أخرى إذا ما استمرت القيادة الفلسطينية على هذا الطريق.

لكن ما هي الأزمات الأخرى الممكنة؟ إن نقطة القوة الرئيسية لدى القيادة الفلسطينية هي أن تضع على المحك وجود السلطة الفلسطينية نفسها، والذي يرغب مختلف الأطراف فيه. فالقيادة الفلسطينية في إمكانها متابعة "المقاومة الدبلوماسية والقانونية" بعد الذهاب إلى الأمم المتحدة، أيأ تكن نتائجه، مثلاً متابعة تقرير غولدستون إذا كان ذلك في الإمكان، أو أي متابعات تمكّنها "العضوية المراقبة" في الأمم المتحدة من فعلها، كتقديم شكاوى بحق مسؤولين إسرائيليين أمام المحاكم الدولية لارتكابهم جرائم حرب أو ما شابه. وربما ثمة إمكانات أخرى غير هذه يتم اعتمادها بعد التفحص.

غير أن هذا المسار محفوف بالمخاطر أيضاً من منظور القيادة الفلسطينية، لأنه مسار تصعيدي فيه مواجهة مستمرة مع إسرائيل والولايات المتحدة. وستقوم إسرائيل بالرد بأشكال متعددة، بدءاً بعدم تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية التي تجبها إسرائيل، كما حدث مرات عدة سابقاً، مروراً بخطوات أخرى من النوع الذي قامت به خلال الانتفاضة الثانية مثل زيادة عدد الحواجز المعوقة للحركة في الضفة، أو حتى منع مسؤولين فلسطينيين من السفر، علاوة على إجراءات أخرى.

لكن الوضع الآن في حلبة "أبو مازن" يختلف عن الوضع خلال الانتفاضة الثانية، إذ إن إسرائيل لديها ما تخسره أيضاً إذا ما استمرت في تشديد العقوبات على السلطة والقيادة الفلسطينية، وأقصد هنا "التنسيق الأمني" الذي تعتبره إسرائيل إنجازاً كبيراً تم خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك بشهادة عدد من قادة الجيش والاستخبارات الإسرائيلية.

وبان هذا الأمر بوضوح في جلسات استماع إحدى لجان الكونغرس في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وفي غمرة التداول بشأن قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، وقد نبّه أكثر من متحدث مساند

٢٠١٣، كي تتضح الصورة عربياً وأميركياً. إلا إن هذا أيضاً رهان مفتوح على مستقبل غير معروف بعد، لكنه الخيار الوحيد أمامها، في حال تمكنت من استجماع الإرادة السياسية الضرورية للذهاب في هذا المسار إلى ما بعد الأمم المتحدة. ■

والقانوني، لعل هذا يؤدي إلى تدخل جدي ضاغط على إسرائيل والدول الأوروبية والدول العربية أيضاً، بما في ذلك مصر بعد انتفاضةها، حتى إن كانت انتفاضة غير مكتملة بعد. لكن من غير المرجح أن تقوم القيادة بهذا الآن، وإنما سيتم الانتظار إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، أي إلى أواسط سنة

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أوراق عائلية

دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين
(طبعة ثانية منقحة)

تحرير

زكريا محمد

خالد فراج، سليم تماري، عصام نصار

مراجعة

صالح عبد الجواد

٢٦٦ صفحة ١٥ دولاراً